

مطالب المجتمع المدني: دعوة البنك الدولي للانسحاب من مجلس السلام وإنهاء تسهيل التمويل

أكتوبر 2026

ملخص

في ظل الإبادة الجماعية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقّعت أكثر من 190 من منظمات المجتمع المدني إلى جانب من المدافعين عن حقوق الإنسان على هذا البيان المشترك للتعبير عن إدانتهم القاطعة لدور البنك الدولي بصفته وصياً محدوداً على صندوق الوساطة المالية لإعادة إعمار وتنمية غزة (GRAD)، وكعضو في المجلس التنفيذي لمجلس السلام (BoP).

يسلط البيان أدناه الضوء على كيف أن إنشاء مجلس السلام والدور المقترح له في إعادة إعمار غزة يشكلان انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، ويكرسان الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني، وينكران حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويوفران غطاءً دبلوماسياً لارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتسهل الخطط المتصورة ضمن مجلس السلام أجندة تهدف إلى تعميق الاقتلاع المادي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وكذلك محاولة محو ما يقارب مليوني فلسطيني من أراضيهم الأصلية. ومن خلال تبني مقاربة استعمارية استيطانية وإمبريالية ونيولبرالية، تتعامل هذه الخطط مع غزة بمعزل عن الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، وكأنها مساحة فارغة وفرصة استثمارية لإعادة الهندسة المعمارية والمجالية. ومن خلال تمكين الاستيلاء على الأراضي ونهب الموارد، فإنها تنكر حق الفلسطينيين في تحديد الخطوات اللازمة للتعافي وإعادة إعمار مجتمعاتهم.

وبشكل جماعي، ندعو إدارة البنك الدولي إلى:

- الانسحاب بشكل عاجل من مجلس السلام واتخاذ خطوات فورية لإنهاء صندوق GRAD؛
- الاعتراف علناً بعدم شرعية أي إطار لإعادة إعمار مفروض، وأن إعادة بناء حياة وسبل عيش الناس في غزة لا يمكن أن تبدأ حتى تنهي قوات الاحتلال الإسرائيلي الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين واحتلالها غير القانوني المستمر منذ عقود، والحصار، والإغلاق، ونظام الفصل العنصري، بما يتوافق تماماً مع التدابير المؤقتة والآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- الترويج العلني والدعوة إلى أطر إعادة إعمار يقودها الفلسطينيون - بما في ذلك خطة فينيكس - كأساس مشروع لأي عملية مستقبلية؛

- الإدانة العلنية لأعمال الانتقام - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة - ضد المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان وحلفائهم، بما يتماشى مع التزام البنك الدولي بعدم التسامح مع [أعمال الانتقام](#)؛

- التعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وتجنب المشاركة في هياكل تقوض النظام متعدد الأطراف للأمم المتحدة.

* * *

نُشير إلى أن هذا البيان قدّم إلى رئيس مجموعة البنك الدولي وإدارتها العليا ومجلس المديرين خلال اجتماعات الربيع لعام 2026 للتأسيس. ونعيد إرساله بمناسبة الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي لعام 2026، إذ لم تتلقَ حتى الآن رداً على الشواغل التي أُثِّرت. ومع تزايد الشواغل العامة على مستوى العالم بشأن مشاريع مجلس السلام (BoP) وعملياته، بعد مرور نحو عام على تأسيسه، واستمرار الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين واحتلالها غير القانوني لفلسطين، نحث إدارة مجموعة البنك الدولي ومجلس المديرين على مراجعة النقاط المثارة أدناه وتقديم ردود موضوعية تستند إليها.

* * *

نظرة عامة

1. نطاق هذا البيان
2. السياق
3. انتهاكات القانون الدولي، وغياب المساءلة، والإفلات من العقاب
4. الدفع نحو مقارنة استعمارية جديدة ونيوليبرالية بدلاً من استجابة تقودها المجتمعات المحلية
5. عدم الامتثال لولاية البنك الدولي وسياساته الخاصة
6. قمع الأصوات الناقدة
7. النظرة المستقبلية

1. نطاق هذا البيان

يركز هذا البيان على دور البنك الدولي بصفته وصيا محدودا [على صندوق GRAD](#) وكعضو في [المجلس التنفيذي لمجلس السلام](#).

ومع ذلك فإننا ندرك - ونشعر بقلق عميق إزاء - تطبيع العلاقة بين مجموعة البنك الدولي، وكذلك مؤسسات مالية متعددة الأطراف عامة أخرى مثل [البنك الآسيوي للتنمية](#) و[البنك الأمريكي للتنمية](#)، والحكومة الإسرائيلية، التي تنفذ بشكل استباقي الإبادة الجماعية والاحتلال ونظام الفصل العنصري تحت قيادة رئيس وزراء يواجه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه [جرائم حرب](#) وجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، وفي هياكل حوكمة [البنك الدولي](#) والمؤسسات المالية الأخرى، تمثل إسرائيل بشكل أساسي من خلال وزير ماليتها، بتسليح سموتريتش، وهو شخص خاضع [لعقوبات دولية](#) وقد دعا علناً [إلى إعدام الأسرى الفلسطينيين](#) دون محاكمة وإلى [التطهير العرقي للفلسطينيين من أرضهم](#).

ولا يقتصر هذا التطبيع على كونه مرفوضاً أخلاقياً، بل يرتب أيضاً مسؤوليات قانونية تتعلق بالتواطؤ في ارتكاب جرائم دولية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي يقع على هذه المؤسسات واجب ائتماني في احترامها والامتنال لها.

وأخيراً، فإن البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى تمكّن [شركات إسرائيلية](#) مرتبطة بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من التقدم بطلبات لتخطيط وبناء وتشغيل مشاريع تحت مسمى "التنمية" عبر دول الجنوب العالمي، بما في ذلك في

قطاعات المياه والطاقة والأعمال الزراعية والقطاع الرقي.

2. السياق

لمدة ثلاث سنوات من القصف المتواصل والاجتياحات البرية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عبر غزة، قُتل أكثر من [75,000](#) فلسطيني، مع وفاة آلاف آخرين نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها، والإصابات، والتعرض للظروف البيئية، والجوع. ويُقدّر أن جثامين ما لا يقل عن 10,000 فلسطيني [لا تزال تحت الأنقاض](#).

وبحلول أواخر عام 2025، [ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية](#)، فإن أكثر من 42,000 شخص في غزة يعانون من إصابات تغير حياتهم، من بينهم حوالي 6,000 شخص يعانون من بتر أو إصابات خطيرة في العمود الفقري. [ووفقاً لوكالة الأونروا](#)، أصبحت غزة تضم أعلى نسبة من الأطفال مبتوري الأطراف للفرد في العالم.

لقد دمرت هجمات إسرائيل المناطق الحضرية تدميرًا كاملاً، وسوّت بالأرض المواقع التاريخية والثقافية، مثل الكنائس والمساجد والجامعات، ودمرت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي. كما أصبحت الأراضي الخصبية والمناطق الحساسة بيئياً مثل [وادي غزة](#) مغطاة بالذخائر غير المنفجرة، في حين تلوث كل من المناطق الحضرية والريفية بالأسبستوس والمواد الكيميائية السامة مثل الفوسفور الأبيض. واعتباراً من أكتوبر 2025، [قدّرت](#) الأمم المتحدة أن "حوالي 70 مليار دولار ستكون مطلوبة لإعادة إعمار غزة وجعلها آمنة.

هذا المستوى من الدمار البشري والبيئي ليس فقط نتيجة لأساليب القصف الشامل، بل أيضاً نتيجة الاستهداف المتعمد من خلال [استخدام طائرات بدون طيار موجهة بالذكاء الاصطناعي](#)، وذخائر حرارية وحرارية-ضغطية تحول الجسد إلى رماد بشكل فوري، وصواريخ مصممة لتزيق الأجساد.

تعاني النساء الفلسطينيات بشكل خاص من التأثيرات المتراكمة للإبادة الجماعية، والحصار، والنزوح، وانهيار البنية التحتية الاجتماعية. وفي العديد من الحالات، يقمن بإعالة الأسر والمجتمعات في ظروف تم فيها تدمير أنظمة الغذاء، والخدمات الصحية، والوصول إلى المياه، والخدمات العامة الأساسية بشكل منهجي. وقد تضاعف عبء الرعاية، الذي كان غير متكافئ أصلاً قبل الحرب، بشكل كبير، حيث تتعامل النساء مع فقدان أفراد الأسرة، والنزوح، والصدمات، والحرمان المادي الشديد، في محاولة للحفاظ على النسيج الاجتماعي لمجتمعاتهن.

حتى وقت كتابة هذا النص، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي مهاجمة الفلسطينيين في غزة بشكل يومي رغم ما يسمى بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2025. وخلال هذه الفترة، قتلت أكثر من [1505](#) شخصاً وانتهكت اتفاق وقف إطلاق النار أكثر من [5474](#) مرة.

حالياً، تتواجد قوات الاحتلال الإسرائيلي مادياً بقوات برية ودبابات في منطقة تغطي أكثر من [70%](#) من غزة، وتشمل ليس فقط مناطق سكنية رئيسية، بل أيضاً أراضي زراعية كانت تضمن سابقاً الاكتفاء الغذائي. كما أن الصيد مقيد بشدة أو محظور بالكامل، حيث لا يستطيع الصيادون الفلسطينيون الوصول إلى البحر. وتقوم إسرائيل أيضاً بتوسيع وجودها العسكري وتغيير "[الخط الأصفر](#)" من جانب واحد لاحتلال المزيد من الأراضي. كما أن حركة الأشخاص مقيدة بشدة: تعاني العائلات من صعوبة في لمّ الشمل، كما توقفت عمليات الإجلاء الطارئة المحدودة نتيجة الحرب على إيران. وحتى وقت كتابة هذا النص، لم يتمكن حتى أعضاء اللجنة الوطنية لإدارة غزة المرتبطة بمجلس السلام من الحصول على التصاريح اللازمة من إسرائيل لدخول غزة.

في نوفمبر 2025، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار [2803](#) (UNSR 2803)، الذي أقر خطة السلام المكونة من [20 نقطة](#) للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، و"رحب" بإنشاء مجلس السلام (BoP). وكانت المحاولات السابقة لإنهاء الحرب الإبادة ضد الفلسطينيين قد شُلت بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض بشكل متكرر ضد قرارات وقف إطلاق النار.

ومن الجدير بالذكر [أن القرار 2803](#) يشير إلى البنك الدولي كجهة "تسهّل وتوفر الموارد المالية لدعم إعادة إعمار وتنمية غزة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق ائتماني مخصص لهذا الغرض يُدار من قبل المانحين".

وبحلول أواخر نوفمبر 2025، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على مقترح يقضي بأن تعمل المؤسسة [كوصي](#) [محدود](#) على صندوق الوساطة المالية لإعادة إعمار وتنمية غزة (GRAD)، بهدف تمكين مجلس السلام من تجميع وتوزيع الأموال التي لم يتم تعبئتها بعد. وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير 2026، تم إطلاق ميثاق مجلس السلام رسمياً. ورغم أن القرار 2803 منح تفويضاً محدوداً بغزة فقط وحتى نهاية عام 2027، فإن ميثاق مجلس السلام الذي تم الإعلان عنه في دافوس لم يذكر غزة، ويسمح بتفويض غير محدد المدة وفقاً لتقدير ترامب. ويبدو أنه يفتح المجال لتدخلات في نزاعات أخرى في دول الجنوب العالمي تحت غطاء الدبلوماسية. وبما أن هذا التفويض الواسع لم يكن محل نظر عند موافقة مجلس البنك الدولي على صندوق GRAD، فإن هذا السياق له أيضاً تداعيات كبيرة على قيادة هذه المؤسسة المالية الدولية.

كما سنوضح بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية، فإن إنشاء مجلس السلام والمشاريع المقترحة ضمن نطاقه لتطوير البنية التحتية في غزة تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وتقوض النظام متعدد الأطراف، وتفتقر إلى أي قنوات مساءلة عامة، وتوفر غطاءً دبلوماسياً لاستمرار الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتعزز الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، وتنكر الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتدفع قدماً بالمصالح الاستعمارية الاستيطانية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وتزيد من تهميش وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم، وخاصة النساء، وترسخ وضعاً يتم فيه استبعاد المجتمع المدني والأصوات الناقدة بل وإسكاتهما عبر القمع.

3. انتهاكات القانون الدولي، وغياب المساءلة، والإفلات من العقاب

البنك الدولي - بصفته [وكالة متخصصة](#) تابعة للأمم المتحدة - لديه واجب بأن يضمن بشكل دقيق أن مشاركاته الدولية لا تقوض أحكام أعلى الهيئات القضائية الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، مثل مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، [والآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية](#) بشأن استمرار الاحتلال غير القانوني لإسرائيل للأراضي الفلسطينية،

والتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية مثل تلك المتعلقة بقضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. ومن خلال انضمامه إلى مجلس السلام، كما نوضح أدناه، فإن البنك الدولي يفشل في الامتثال لهذه الأحكام ويشارك في إطار يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الحربي، ويقوض بشكل صريح النظام متعدد الأطراف للأمم المتحدة.

انتهاكات القانون الدولي

أعرب عدد من القانونيين الدوليين وخبراء حقوق الإنسان عن مخاوف عميقة بشأن القرار 2803 ومجلس السلام، باعتبار أنهما ينتهكان أحكاماً أساسية في القانون الدولي. وعلى وجه التحديد، فإن قرار مجلس الأمن - متجاهلاً عقوداً من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ونتائج المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية - ينكر الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير، ويكرّس الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمكن استمرار الإبادة والاحتلال، وينتهك حقوق الشعب الفلسطيني في جبر الضرر والتعويض وإعادة التأهيل.

وفي غياب موافقة فلسطينية حقيقية - حيث إن فلسطين ليست عضواً في مجلس السلام - فإن إنشاء إدارة مؤقتة تحت سيطرة الولايات المتحدة وبموافقة إسرائيل، ونشر قوات دولية، والتفويض باستخدام القوة في غزة، يعد إجراءً قسرياً. ومن أجل أن يكون استخدام القوة القسري كإجراء ملزم قابلاً للتفويض من قبل مجلس الأمن، يجب أن يتم ذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن القرار 2803 لا يتضمن أي إشارة إلى الفصل السابع.

وعلاوة على ذلك، فإن المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة تضع حدوداً لصلاحيات مجلس الأمن، حيث تنص على أن الدول الأعضاء "تمنح مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين"، ولكن "في أداء هذه الواجبات، يتصرف مجلس الأمن وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". وقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام 2024 أن واجب الدول بعدم الاعتراف - أي عدم إضفاء الشرعية - على انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، هو واجب ملزم للأمم المتحدة (التي ينتمي إليها البنك الدولي كوكالة متخصصة):

"واجب عدم الاعتراف المذكور أعلاه ينطبق أيضاً على المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة للالتزامات ذات الطابع العالمي في القانون الدولي." (الفقرة 280)

وخلصت المحكمة إلى أن الأمم المتحدة "ملزمة بعدم الاعتراف بأي تغييرات في الطابع المادي أو التركيبة الديموغرافية أو البنية المؤسسية أو وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 5 يونيو 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، إلا إذا تم الاتفاق عليها بين الأطراف من خلال المفاوضات" (الفقرة 278)، و"ملزمة بعدم الاعتراف كقانوني بالوضع الناشئ عن الوجود غير

القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (الفقرة 279). وبالتالي، فإن تواطؤ البنك الدولي في مجلس السلام يشكل انتهاكاً صارخاً لالتزاماته القانونية.

جميع المنظمات الدولية مقيدة أيضاً بقواعد آمرة (jus cogens) مثل حظر الإبادة الجماعية وحظر استخدام القوة، إلى جانب حقوق أساسية عالمية مثل الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، والذي يقع على عاتق الدول التزام تجاه الجميع (erga omnes) بحمايته. وفي ضوء ما سبق، يجب على البنك الدولي أن يدرك أن القرار 2803، بما في ذلك ما ينطوي عليه من دعم ضمني لتواطؤ مجلس السلام مع انتهاكات إسرائيل، يجب اعتباره باطلاً ولاغياً وغير ذي أثر قانوني.

انتهاك الحق في تقرير المصير

أدان خبراء الأمم المتحدة [نموذج إعادة الإعمار](#) الخاص بمجلس السلام باعتباره "نقيضاً لمقاربة إعادة الإعمار القائمة على حقوق الإنسان". كما أن القرار 2803 ومجلس السلام يفشلان في الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير، وينفيان فاعليتهم السياسية، ويجعلان جهودهم المستمرة من أجل التحرر من الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري غير مرئية، ويمهدان الطريق لفرض بنية حكم استعمارية.

وعلى وجه الخصوص، فإنهما يتصوران عمليات "إعادة إعمار" خالية من السيادة الوطنية، وتُرخّص استبعاد الفلسطينيين من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم. كما يفترض التخلي عن السيطرة على الأراضي الفلسطينية وموارد المياه وتطوير البنية التحتية والتخطيط، مع منح السلطة الأساسية في اتخاذ القرار إلى "أوصياء" خارجيين.

إضافة إلى ذلك، لا يتضمن ميثاق مجلس السلام أي إشارة مباشرة إلى غزّة أو إلى الفلسطينيين، ولا يوجد أي ممثلين فلسطينيين في المجلس. ويعزز ذلك افتراضات مجلس السلام بأن غزّة يمكن اعتبارها "أرضاً بلا صاحب" (terra nullius)، أي مكاناً خالياً من الناس الذين لديهم حقوق قائمة في الأرض والممتلكات، وجاهزاً للنهب واستغلال الموارد، بدلاً من اعتبارها مسرح جريمة تعرض فيه شعب كامل يناهز تعداده مليوني فلسطيني للإبادة الجماعية والاحتلال العسكري غير القانوني والحصار، وكذلك لنظام فصل عنصري استيطاني.

تعزير الإفلات من العقاب

يعزز مجلس السلام ويطلع الإفلات من العقاب، من خلال خلق واجهة دبلوماسية توفر غطاءً لجرائم إسرائيل في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. وفي هذا السياق، من المقلق بشكل خاص أن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عضواً في المجلس. وهذا يعني أن إعادة إعمار غزّة في إطار مجلس

السلام ستُصاغ من قبل شخص صدرت بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والذي كان في صدارة الجهود الرامية إلى سجن وقتل وإبادة وتهجير الفلسطينيين عرقياً من غزة وما بعدها.

ويدعو مجلس السلام فعلياً إلى احتواء الفلسطينيين - وهم السكان الذين تعرضوا للإبادة الجماعية - وإخضاعهم للسطرة، باسم حماية أمن المسؤولين عن الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

والأهم من ذلك أن إطار مجلس السلام لا يتضمن أي اعتبار لكيفية إزالة الركام والأنقاض بما يسمح باستخراج جثامين آلاف الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ما زالوا مدفونين تحت بقايا البنية التحتية المدمرة، أو حفظ الأدلة بعناية من أجل الملاحقة المحتملة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إن حرمان الوصول إلى الأدلة - أو تدميرها ومحوها بالكامل - والتي يمكن استخدامها أمام المحاكم لإثبات التواطؤ والمسؤولية، يشكل جزءاً من نمط أوسع لضمان الإفلات من العقاب، بما في ذلك فرض عقوبات على مدافعين فلسطينيين بارزين عن حقوق الإنسان الذين يساهمون في تقديم الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

تقويض النظام متعدد الأطراف

وأخيراً، فإن انضمام البنك الدولي إلى مجلس السلام يؤدي أيضاً إلى تهميش الأشكال القائمة من التعددية الأطراف التي تم إرساؤها عبر الأمم المتحدة. وكما أوضح الرئيس الأمريكي ترامب خلال الاجتماع الافتتاحي لمجلس السلام في فبراير 2026، فإن المجلس يسعى إلى فرض "إشراف" على الأمم المتحدة وتولي دور حل النزاعات على مستوى العالم.

كما يكشف ميثاق مجلس السلام عن طموح إمبراطوري، إذ يسمح لترامب بالبقاء رئيساً للمجلس إلى أجل غير مسمى، مع منحه سلطة تحديد موعد تنحيه ومن سيخلفه. كما تخضع جميع قرارات المجلس لموافقة أو رفضه، مما يمنحه سلطات مطلقة دون أي رقابة خارجية.

وهذا يعني فعلياً أن دائرة ضيقة من الأشخاص - تمثل بشكل أساسي مصالح الشركات المرتبطة بالولايات المتحدة وإسرائيل - ستصبح جهة تحكم ذاتية الاختيار في قضايا الأمن العالمي، في سياق يتم فيه استبعاد المتضررين من العنف بشكل كامل من عملية صنع القرار.

تحت خطاب "التنمية" وإعادة الإعمار، والترويج الزائف لفكرة "تحقيق السلام"، تدفع الخطط الحالية نحو أجندة استعمارية ونيولبرالية وعنصرية، تتعامل مع غزة كجهة استثمارية، متجاهلة السيادة والتعويضات وأولويات الفلسطينيين.

تجاهل المبادرات الفلسطينية

لم يعترف أعضاء مجلس السلام أو الدول المراقبة حتى الآن بخطط إعادة الإعمار التي يقودها الفلسطينيون. ومن بينها خطة "فينيكس"، التي طورت بالشراكة بين اتحاد بلديات غزة وائتلاف فلسطيني متعدد التخصصات.

وترتكز هذه الخطة على الكرامة والمشاركة والعدالة، وتشمل البنية التحتية العامة مثل النقل والصحة والمياه والتعليم، وتعزز الهوية الفلسطينية والانتماء المجتمعي.

الخطاب اللإنساني

تشير تركيبة مجلس السلام إلى توجه لتحويل غزة من موقع دمار إلى مركز صناعي ومنتجعات ساحلية، مع حشر الفلسطينيين في مناطق هامشية خاضعة لرقابة أمنية مشددة أو إجبارهم على المغادرة.

كما أفادت شبكة [CNN](#)، في سبتمبر 2025، وصف وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش غزة بأنها "فرصة عقارية مربحة". وادّعى أنه كان يتحدث مع الولايات المتحدة حول كيفية تقسيمها، مشيراً إلى أنه أنفق الكثير من المال على الحرب، ولذلك ينبغي "تقاسم نسب من مبيعات الأراضي في غزة"، وأضاف: "لقد أنجزنا مرحلة الهدم، وهي دائماً المرحلة الأولى من التجديد الحضري - والآن نحتاج إلى البناء".

وفي الوقت نفسه، ألمح الرئيس الأمريكي ترامب إلى أن غزة يمكن أن تصبح "ريفيرا الشرق الأوسط"، ودعا مصر والأردن إلى "استيعاب" الفلسطينيين المهجرين لإفساح المجال أمام خطط عقارية تقودها الشركات.

دور القطاع الخاص

في وثيقته المعنونة "إنشاء صندوق وسيط مالي لإعادة إعمار وتنمية غزة"، يشير البنك الدولي إلى أن الوضع الراهن يوفر "فرصة نادرة لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي لغزة بشكل جذري"، ويؤكد بشكل متكرر على القطاع الخاص بوصفه المحرك المفترض لـ "التنمية"، بما من شأنه تمكين إدماج غزة في الأسواق العالمية.

وكما أفادت قناة الجزيرة، أكد رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، خلال الاجتماع الافتتاحي لما يسمى بـ "مجلس السلام" ما يلي:

"إن هذا العمل سيتطلب أمرين أو ثلاثة يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تقدمها. أولاً: تعبئة التمويل العام... ثانياً: يمكننا تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار الخاص. وثالثاً: لدينا أشخاص على الأرض يمتلكون الخبرة والمعرفة للقيام بهذا النوع من العمل في أسواق أخرى."

غير أن فرض خطط تهدف إلى تقليل المخاطر وجذب التمويل الخاص من أجل تنمية "تقودها آليات السوق" في غزة، يتجاهل [التوثيق الواسع](#) الذي أعدته منظمات المجتمع المدني على المستويين الإقليمي والدولي، والذي يبين بشكل واضح كيف أن هذا النهج يؤدي إلى تفاقم وتعزيز أشكال اللامساواة القائمة، ويُنتج مزيداً من التهميش والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية، ويقوّض عمليات صنع القرار الديمقراطي والمشاركة العامة، كما ينطوي على آثار عميقة مرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذا النهج يُعد غير مناسب إطلاقاً للنظر فيه كمسار مستقبلي في سياق غزة، حيث تعرّض السكان للإبادة الجماعية، وقتل الأطفال، وتدمير المنازل، وتدمير المدن، واستهداف التعليم، والإبادة البيئية، ومحو الثقافة، ومحو المعرفة، وما يزالون حتى الآن يخضعون للاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني والحصار غير المشروع.

وكما [وثق المركز الفلسطيني للإعلام](#)، فإن "الدول [وكذلك شركات البناء والبنية التحتية الكبرى التي تمتلك مصالح فيها] تتسابق لتقديم المساعدات والإشراف على مشاريع إعادة الإعمار، ليس فقط لأغراض إنسانية، بل أيضاً لترسيخ نفوذها الاقتصادي والسياسي وتأمين حصة من السوق الفلسطينية المنكوبة."

وفي هذا السياق، فإن الشركات ذاتها التي راكمت أرباحها من خلال التواطؤ في جرائم حرب جسيمة وجرائم ضد الإنسانية المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر، وكذلك بنظام الفصل العنصري والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، كما ورد في تقرير عام 2025 المعنون "[من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية](#)" الصادر عن المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانسيسكا ألبانيزي، مثل شركات [يوجي سولوشنز](#)، وبالاتير، وكاتريلر، وإتش دي هيونداي، وشيفرون، وميرسك، قد تشهد ارتفاعاً إضافياً في أرباحها من [خلال العقود المرتبطة بالمشاريع التي يشرف عليها مجلس السلام](#) في غزة.

المزيد من تقيد الحركة والعسكرة

حتى الآن، كشفت تسريبات الأخبار والإعلانات خلال الاجتماع الافتتاحي لـ BoP أن الخطط الأولية تشمل تطوير "[وحدات جاهزة على شكل مقطورات مكسدة لعدة طوابق](#)" لإيواء عشرات الآلاف من الأشخاص في رفح، داخل المنطقة الخاضعة حالياً لسيطرة عسكرية إسرائيلية كاملة. وسيؤدي تحديد موقع هذه المنطقة السكنية إلى حشر الناس في منطقة على طول الحدود مع مصر، بدلاً من دعمهم بشكل منهجي في إعادة بناء منازلهم وبناتهم التحتية المحلية. وكما كشف [الصحفيون](#)

[الاستقصائيون](#)، فمن المتوقع أن تُجهز هذه المجتمعات المخطط لها (أو "الآمنة") بأنظمة مراقبة بيومترية ونقاط تفتيش متعددة مع فحص أمني، مما يخلق ما يمكن اعتباره "مختبرات حوكمة لاختبار أقصى درجات السيطرة والإخضاع" للفلسطينيين الذين جُردوا من ممتلكاتهم.

إن مثل هذه المقترحات التي تنطوي على مناطق سكنية خاضعة لسيطرة شديدة، وتقنيات مراقبة، وترتيبات أمنية مُعسكرة، تثير مخاوف جدية بشأن المزيد من تقييد الحركة والمشاركة في الحياة العامة، إلى جانب انتهاكات جسيمة مرتبطة بحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، تتصور الخطة أيضاً تطوير [قاعدة عسكرية](#) ضخمة، يُفترض أنها ستؤوي الجنود القادمين المشاركين في قوة الاستقرار الدولية، وتغطي مساحة تقارب 1,400 متر مربع. وستشمل ميداناً للرماية، محاطاً بأسلاك شائكة و26 برج مراقبة. إن المزيد من عسكرة غزة — إلى جانب محاولات إضافية لمراقبة الفلسطينيين وتقييد حريتهم في الحركة — يتعارض مع الأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب على الأقل أن يُعد خطوطاً حمراء مقلقة للغاية بالنسبة للبنك الدولي وكذلك لأي جهات مانحة تفكر في المشاركة.

ومن خلال دعم خطط إعادة الإعمار التي يحددها BoP، فإن البنك الدولي على وشك أن يصبح ممكناً نشاطاً لعملية حشر واحتواء الشعب الفلسطيني في هوامش غزة (حيث تُصمم ظروف الحياة بشكل متعمد لتكون لاإنسانية ومهينة)، ونهب الموارد الطبيعية والأراضي، وتعزيز الاحتلال غير القانوني. وبذلك، تصبح المؤسسة متورطة بشكل مباشر في تمكين انتهاكات القانون الدولي الإنساني بموجب اتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان الدولية.

ومن الأهمية بمكان أن [الدراسات النسوية](#) أظهرت باستمرار أن العسكرة والنزوح يزيدان من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والهشاشة الاقتصادية، والعزلة الاجتماعية بالنسبة للنساء. إضافة إلى ذلك، ومن خلال إضفاء الشرعية على المصالح الأمريكية والإسرائيلية الحالية في السيطرة على غزة، سيصبح البنك الدولي شريكاً في أجندة تهدف إلى تعزيز المزيد من العسكرة في غرب آسيا، وهي منطقة غنية بالنفط والغاز، كما تُعد أيضاً مركزاً تجارياً محتملاً [محورياً لخطط الترابط الاقتصادي](#) المدعومة من الولايات المتحدة مثل [ممر الهند-الشرق الأوسط](#).

وباعتبارها المشاريع الأولى التي سيتم النظر في تمويلها، فإنها تكشف أيضاً عن واقع مفاده أن "إعادة الإعمار" تحت إشراف BoP تعني في جوهرها العسكرة، والمراقبة، والاحتواء، والهيمنة، والسيطرة، وحشر الفلسطينيين، فضلاً عن محاولة إعادة هندسة مادية تحوّلوناً من تجذر الفلسطينيين في الأرض. وفي الوقت نفسه، تم استبعاد خيارات التعافي وإعادة البناء القائمة على المجتمعات المحلية، والجبر، والحقوق بشكل كامل من أي نطاق ممكن.

وفي المقابل، تُترك الأشكال العميقة البنيوية من الظلم والاضطهاد – الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية والمتعلقة بالموارد – دون حل، سليمة تماماً، ودون أي معالجة.

تفاهم اللامساواة والمهاشة الحضرية

إن نموذج إعادة الإعمار المُقدّم ضمن إطار GRAD ينطوي على مخاطر إعادة إنتاج أشكال اللامساواة القائمة وتعميق أوجه المهاشة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. فالأطر الواسعة لإعادة الإعمار، المدفوعة من قبل الجهات المانحة والتي تعطي الأولوية لعقود البنية التحتية والاستثمار الخاص وأنماط الحوكمة المؤنّنة، تميل إلى تجاهل اقتصاديات البقاء اليومية التي تُبقي الحياة ممكنة في سياقات الأزمات الممتدة، وكذلك كيفية استخدام مختلف الأجناس للفضاءات السكنية والمجتمعية بشكل مختلف. لقد لعبت النساء الفلسطينيات منذ زمن طويل أدواراً مركزية في التنظيم المجتمعي، وشبكات الرعاية غير الرسمية، وتوفير الغذاء، والتعليم، والتضامن المتبادل، مما يجعل من الأهمية القصوى إدماج احترام وفهم كيفية استخدامهن الثقافي لمختلف الفضاءات السكنية والمجتمعية ضمن أي جهود لإعادة الإعمار. إن تجاهل هذه الأشكال من إعادة الإنتاج الاجتماعي لا يؤدي فقط إلى تهميش معارف النساء وعملهن، بل يقوض أيضاً الأسس ذاتها التي تعتمد عليها عمليات التعافي ذات المعنى والاستقرار الاجتماعي. ولكي تكون أي جهود لإعادة الإعمار مستدامة، ينبغي الاعتراف بالنساء الفلسطينيات ليس فقط كمستفيدات من المساعدات الإنسانية، بل كفاعلات سياسيات تُعد معارفهن وقيادتهن وتنظيمهن الجماعي عناصر أساسية لأي خطة تنوية؛ بما في ذلك توفير المعالجة البيئية.

5. عدم الامتثال لولاية وسياسات البنك الدولي الخاصة به

يعمل البنك الدولي أيضاً في انتهاك صارخ لولايته وسياساته الخاصة. الأمثلة المقدمة ليست شاملة، بل تهدف إلى إعطاء مؤشر على عدم الامتثال لمجموعة من المعايير التنظيمية المؤسسية.

المسؤولية القانونية - بصفته وصياً محدوداً لصندوق GRAD FIF، يضع البنك الدولي نفسه بشكل استباقي في موقع إدارة صندوق من المتوقع أن يرتبط بتعزيز احتلال عسكري غير قانوني والحرمان القسري للفلسطينيين من ممتلكاتهم من أجل إفساح المجال لتطوير مشاريع بنية تحتية على أراضيهم؛ وهي منطقة يُقدّر أن أكثر من عشرة آلاف شخص ما زالوا مدفونين تحت أنقاضها، وينبغي فهمها كمسرح جريمة.

ومن المهم الإشارة إلى أن GRAD لا يتضمن إرشادات واضحة تمنع توجيه التمويل نحو المعدات العسكرية أو دعم المبادرات التي تديرها شركات عسكرية/أمنية خاصة، مثل المثال الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة حول تسليح المساعدات الغذائية من خلال صندوق غزة الإنساني (GHF). في الواقع، ووفقاً لما ذكرته وكالة رويترز، فإن نفس الشركة الأمنية

المشاركة في GHF منخرطة في مناقشات مع BoP بشأن عمليات انتشار مستقبلية. وبصفقتها عضواً في المجلس التنفيذي لـ BoP ومطلعة مباشرة على المناقشات المتعلقة بالمشاريع التي ستحصل على التمويل، فإن البنك الدولي كمؤسسة سيتحمل المسؤولية الكاملة والتواطؤ في تسهيل تدفق الأموال إلى مشاريع ومبادرات تؤدي إلى تفاقم الأضرار البيئية، ونزع الملكية، وتعزيز السيطرة العسكرية على الأراضي والموارد الفلسطينية، إضافة إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، تثار تساؤلات جدية بشأن كيفية ولن سيتم منح عقود المشاريع، في ظل غياب أي آلية امتثال للنزاهة، وتركيبية المجلس التنفيذي لـ BoP، الذي يضم صهر الرئيس ترامب وآخرين من المقربين الذين لديهم ارتباطات بقطاعات العقارات والتكنولوجيا وغيرها من مجالات الأعمال.

ومن الجدير بالذكر أن صندوق GRAD FIF يختلف عن الصناديق الوسيطة المالية الأخرى التابعة للبنك الدولي والمخصصة لإعادة إعمار أراضٍ مثل هايتي وأوكرانيا. ففي كلتا الحالتين، كان لكار موظفي البنك الدولي دور مباشر في الحوكمة والإشراف على الصناديق (مع متطلبات مقابلة للمساءلة أمام مجلس المديرين)، كما كان لممثلي حكومتي هايتي وأوكرانيا، على التوالي، موقع داخل هياكل الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بتحديد التوجهات الاستراتيجية والموافقة على حزم التمويل المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأموال في تلك الحالات محددة صراحة لأغراض غير عسكرية، وتم صرفها لتمويل تنفيذ خطط إعادة الإعمار والتعافي التي - على الأقل من حيث المبدأ - تتماشى مع الأولويات الوطنية المحددة. ولا يوجد أي من هذه الترتيبات ضمن آليات التمويل المرتبطة بـ GRAD FIF. وعلى الرغم من إعاره موظف من البنك الدولي للمساعدة في إدارة الصندوق، يبدو أن هذا الترتيب يهدف مع ذلك إلى حماية إدارة البنك ومجلسه من خطوط المساءلة المباشرة.

تصرف إدارة البنك الدولي خارج نطاق الولاية الممنوحة من المجلس

تشير وثيقة البنك الدولي المعنونة "إنشاء صندوق وسيط مالي لإعادة إعمار وتنمية غزة" إلى قرار مجلس الأمن رقم 2803 كأحد المبررات لإنشاء GRAD FIF. بالإضافة إلى ذلك، وعندما وافق مجلس إدارة البنك الدولي على الصندوق، سمح للبنك بأن يكون وصياً محدوداً ضمن BoP، مع "عدم تحمل أي مسؤولية أو مساءلة" بدلاً من أن يكون صانع قرار رئيسي. كما أخذت موافقة المجلس بعين الاعتبار احتمال انضمام البنك إلى BoP بصفة مراقب غير مصوّت. ومع ذلك، وبصفته عضواً في المجلس التنفيذي لـ BoP، فإن رئيس البنك الدولي أجاي بانغا يتوضع للاضطلاع بدور قيادي في توجيه BoP، مما يعرض البنك لمسؤولية أكبر.

كما أن شغل مقعد إلى جانب رؤساء دول آخرين والعمل كـ "إدارة انتقالية" لفلسطين يضع بانغا في انتهاك مباشر لاتفاقية تأسيس البنك الدولي التي تحظر صراحة على البنك الانخراط في أنشطة سياسية.

التناقض مع ميثاق الشراكة واستراتيجية المساعدة للضفة الغربية وغزة

من خلال دعم BoP، الذي يستبعد أي تمثيل فلسطيني، ينتهك البنك الدولي ميثاق الشراكة الخاص به، حيث يلتزم باحترام دور الدول والحكومات في قيادة استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية.

كما يقوض BoP المبادئ الأساسية للبرمجة طويلة الأمد للبنك الدولي في فلسطين كما وردت في وثيقة [AS 2022-25](#)، بما في ذلك التوافق مع خطط التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية، وتعزيز "المسارات نحو فلسطين مترابطة بشكل جيد" (بين الضفة الغربية المحتلة وغزة)، ودعم "القطاع العام الفلسطيني كفاعل مركزي"، والانخراط مع فاعلين اجتماعيين آخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والبلديات.

الدمار البيئي والمخاطر الائتمانية

إن حجم الدمار البيئي في غزة يثير مخاوف إضافية تتعلق بالمسؤوليات الائتمانية للبنك الدولي وضماناته البيئية والاجتماعية. فهناك كميات هائلة من الأنقاض التي تحتوي على مواد خطرة، بما في ذلك الأسبستوس وبقايا سامة من الذخائر ومتفجرات غير منفجرة، تغطي الآن مساحات واسعة من الأراضي، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، في حين تم تدمير أنظمة المياه والصرف الصحي والطاقة والزراعة بشكل ممنهج. وأي جهود لإعادة الإعمار في ظل هذه الظروف تتطلب معالجة بيئية واسعة النطاق، وحماية للصحة العامة، وإدارة آمنة للركام قبل أن تتمكن أنشطة التنمية من المضي قدماً بشكل مسؤول.

6. قمع الأصوات النقدية

كما أُشير أعلاه، يتم بشكل متزايد إسكات الأصوات الفلسطينية المستقلة – منظمات المجتمع المدني، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون. وعلى وجه التحديد، فإن المنظمات الفلسطينية الساعية إلى تحقيق العدالة والمساءلة تُستهدف بشكل متعمد، كما يتم تقليص إمكانيات الانخراط الفعال وآليات الرقابة على أنشطة إعادة الإعمار بشكل شديد. فعلى سبيل المثال، في سبتمبر 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاث منظمات فلسطينية – الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان (الميزان)، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR) – بدعوى أنها "شاركت بشكل مباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية (ICC) للتحقيق أو توقيف أو احتجاز أو ملاحقة مواطنين إسرائيليين، دون موافقة إسرائيل".

تسعى هذه العقوبات إلى خنق وشلّ ومعاقة العمل الحيوي الذي تقوم به هذه المنظمات، مما يؤدي إلى عزل المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان؛ ويخلق أثراً رادعاً محلل منظمات المجتمع المدني المتحالفة والجهات الفاعلة الأخرى تخشى

من التدقيق والمعاينة بسبب الارتباط أو التعبير عن الدعم للكيانات الخاضعة للعقوبات. بالإضافة إلى ذلك، جعلت هذه العقوبات من المستحيل على هذه المنظمات الاحتفاظ بحسابات مصرفية لدفع رواتب موظفيها أو تلقي التمويل من مصادر خارجية. وفي الوقت نفسه، قامت منصة يوتيوب أيضاً [بإغلاق](#) حسابات المنظمات الخاضعة للعقوبات، مما أدى إلى محو مئات الفيديوهات التي تتضمن توثيقاً قائماً على الأدلة لانتهاكات حقوق الإنسان، تم جمعه على مدى عقود من العمل الدؤوب.

وفي المحصلة، تشكل هذه العقوبات مثلاً صارخاً على الكيفية التي يُقضى بها فاعلو المجتمع المدني الفلسطيني – وهم أنفسهم الذين يمتلكون القدرة على توجيه ومراقبة تقدم عملية إعادة إعمار قائمة على حقوق الإنسان بما يتماشى مع التاريخ المحلي والثقافة والتصاميم المعمارية والتطلعات المستقبلية – حيث يتم إقصاء وجهات نظرهم مؤسسياً وقمعها قسرياً من قبل الفاعلين الرئيسيين داخل مجلس السلام (BoP) وخططه.

ومن خلال مشاركته في مجلس السلام (BoP)، فإن البنك الدولي يقبل فعلياً بهذه الأشكال من القمع العنيف لأصوات المجتمع المدني ويُطبع الاستبعاد المنهجي، بما يتعارض مع التزاماته [الخاصة بمناهضة الأعمال الانتقامية](#) ومواقفه المعلنة بشأن [الانخراط مع المجتمع المدني](#).

إن عمليات إعادة الإعمار التي تستبعد المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك المنظمات النسوية، لا تنتهك فقط مبادئ المشاركة وتقرير المصير، بل تتجاهل أيضاً عقوداً من الخبرة المتجذرة محلياً في الصمود المجتمعي والتعافي في ظل الاحتلال. ولذلك، يجب أن تستند أي عملية إعادة إعمار ذات مصداقية إلى القيادة الفلسطينية، وأن تحترم القانون الدولي، وأن تضمن مشاركة النساء والفاعلات النسويات بشكل فعال في صياغة الأولويات والسياسات وهياكل الحوكمة.

7. النظر إلى الأمام

ندعو إدارة مجموعة البنك الدولي إلى:

- الانسحاب بشكل عاجل من مجلس السلام (BoP) واتخاذ خطوات فورية لإنهاء صندوق الوساطة المالية .GRAD.

- الاعتراف علناً بأن إعادة بناء حياة الناس وسبل عيشهم في غزة بشكل فعال لا يمكن أن تبدأ قبل أن تنهي قوات الاحتلال الإسرائيلي الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين واحتلالها غير القانوني، وكذلك فرض حصار وحظر ونظام

فصل عنصري ممتد لعقود، وذلك امتثالاً كاملاً للتدابير المؤقتة والآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية (ICJ)، إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الممتدة على مدى أكثر من سبعة عقود.

- الاعتراف علناً بأطر إعادة الإعمار التي تقودها فلسطين – بما في ذلك خطة فينيكس – كأساس شرعي لأي عملية مستقبلية، ورفض النماذج المفروضة من الخارج التي تنكر حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير.
- الإدانة العلنية للأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العقوبات التي بادرت بها الولايات المتحدة ضد الحق والميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واحترام دعوة المجتمع المدني إلى إنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة للمساءلة بشأن فلسطين.
- الالتزام بواجبات البنك باعتباره وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، من خلال الاستجابة لإدانة خبراء الأمم المتحدة لمجلس السلام (BoP)، والتعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ورفض المشاركة في الهياكل التي تقوض النظام متعدد الأطراف للأمم المتحدة.